استراتيجية ادارة الدين العام

تحديد اطار عام لادارة الدين العام على المدى المتوسط على اساس تحليل المخاطر المرتبطة بهيكل الدين الحالي ومخاطر التدفقات النقدية للاحتياجات التمويلية الحكومية مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الاقتراض ومن ثم وضع اطار لمتخذي القرار حول هيكل الدين الذي يساهم في تخفيف مخاطر الدين العام على اساس من المفاضلة بين التكاليف والمخاطر.

الاجراءات التي قامت بها مديرية الدين العام

- **ان الهدف الرئيس لادارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وضمان الوفاء بالالتزامات المترتبة على الدين العام على المدى القصير والمتوسط والطويل على اساس زمني مجدول وباقل تكلفة ممكنة، بما يضمن درجة معقولة من المخاطر.**
- **ان الاستراتيجية الحالية لادارة الدين في الاردن ترتكز ضمنيا على الحفاظ على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي دون السقوف المحددة في قانون ادارة الدين العام وترتكز ايضا على زيادة الديون الميسرة وتخفيض تكلفة الاقتراض بالعملات الكثيرة التغير مع تقلب اسعار صرف الدولار الامريكي.**
- **خلال عام 2011 وبالتعاون مع الوكالة الامريكية للانماء الدولي(برنامج اصلاح الادارة المالية 2) تم استقدام خبراء لمديرية الدين العام للمساعدة في صياغة استراتيجية لادارة الدين العام والمساعدة في تنمية مهارات موظفي المديرية في استخدام اداة صياغة الاستراتيجية (MTDS TOOL).**
- **تم الانتهاء من وضع استراتيجية لادارة الدين العام في الربع الثالث من عام 2011 حيث وافقت لجنة ادارة الدين العام على مستوى الامناء العامون عليها وتمت موافقة اللجنة الوزارية العليا لادارة الدين العام على الاستراتيجية خلال شهر تشرين الثاني 2011.**
- **خلال عام 2013 قامت مديرية الدين العام وبالتعاون مع خبراء ضمن برنامج الوكالة الامريكية للانماء الدولي (برنامج اصلاح الادارة المالية 2) بالعمل على تحديث استراتيجية الدين العام ويجري العمل حاليا على استقدام خبراء لاعادة اعداد استراتيجية جديدة حسب التطورات الحاصلة حاليا.**